



تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003

بيان صحفي 9

دعوة إلى إستقلال المعرفة عن النشاط السياسي في الوطن العربي

يوصي تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني بإقامة مجال معرفي يجري فيه إنتاج المعرفة بمنأى عن الإرغام السياسي. ويرى التقرير أن من الضرورات الجوهرية إقامة نطاق معرفي مستقل في البلدان العربية كشرط أساسي لإقامة مجتمع المعرفة.

إن إنتاج المعرفة في البلدان العربية يتسم بالتجزؤ والتبعثر، ويتعرض للاستغلال السياسي والتهميش. إن كثيرا من العرب الذين يعملون في مجال التدريس الجامعي أو في مؤسسات البحث يقعون فريسة للإستراتيجيات السياسية والصراعات على السلطة. كما أن الولاء السياسي ما زال هو المعيار الرئيسي لإدارة هذه المؤسسات، مما يلحق الضرر بالكفاءة والمعرفة على حد سواء.

ويقول مؤلفو التقرير إن السلطة تضع خطوطا حمراء حول المجالات التي يتناولها الباحثون وتدور في إطارها توجهات الرأي العام. ومن شأن هذه القيود أن تكبل النشاط العقلي، وتخدم شعلة التعلم، وتقتل الميل إلى الإبداع والابتكار.

وتقوم الحكومات بدورها بتخصيص النزر اليسير من الموارد مقابل تنفيذ البرامج البحثية التي تشرف الدولة على إدارتها وتوجيهها. وهذه المشروعات، في نظر مؤلفي التقرير، تؤدي إلى إفساد البحث العلمي والعبث به، وإلى تدمير المعرفة نفسها. ومن هنا تتم التضحية بالكفاءة من أجل ضمان الهيمنة السياسية على مؤسسات المعرفة.

إن كثيرا من الدارسين الأكاديميين المحايدين سياسيا، ممن يرفضون الانصياع للسلطة الحاكمة، قد آثروا الهجرة خارج الوطن. كم أن دارسين آخرين فرضوا على أنفسهم حالة من النفي الفكري ومضوا في محاولاتهم لإنتاج المعرفة، بصرف النظر عن احتمال توظيفها لصالح هذا الاتجاه السياسي أو ذلك. ويرى التقرير أن العزلة الأكاديمية لهؤلاء الباحثين تعكس بصورة مؤلمة أزمة المعرفة، الناجمة بدورها عن أزمة السلطة السياسية في العالم العربي.

لقد جهدت السلطات السياسية في المنطقة في استدراج الأكاديميين والمفكرين واستيعابهم، بقصد الانتفاع بما ينتجونه من أعمال لإضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم. وكان من نتائج هذا الاستقطاب أن أخذت الأنظمة العربية بالانقاص من مواطن القوة الإيجابية في المعرفة، واعتبارها مجرد أداة متيسرة وسبيل سهل المنال لتعزيز قبضتها على السلطة.

ومن هنا، فإن تقرير التنمية العربية 2003 يؤكد أن الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي هو من المستلزمات الجوهرية لاستقلال المعرفة، مع التشديد على أن هذا الانتقال يتطلب تضارب الجهود بين القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع.



ويتوجه التقرير بالدعوة إلى المثقفين العرب، وهم أصحاب المصلحة الحيوية الرئيسية في الفصل بين المعرفة والسياسة، للنهوض بدور فاعل ونشط في وضع الأسس لبناء المجتمعات الديمقراطية وفي رسم الحدود لصلاحيات السلطة السياسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حرية اكتساب المعرفة وإنتاجها ينبغي أن تصان بتشريعات فعالة ومحترمة. فالقوانين في أيامنا هذه لا تعكس واقع الحال بل تظل نظرية مجردة، مما يقلل من أهميتها وفائدتها. ومن جهة أخرى، فإن الفجوة ما زالت شديدة الاتساع بين القبول الاسمي والرمزي بالقوانين من جهة وبين تطبيقها وتنفيذها الفعلي من جهة أخرى. وما زال الكثير من القوانين خاملاً واحتفالياً في جوهره. فأغلبية الدول العربية قد صادقت على اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، غير أن هذه المعاهدات لم تصبح بعد جزءاً أساسياً من عناصر الثقافة القانونية، كما أنها لم تدمج في البنى التشريعية الأساسية لهذه البلدان. كما أن العرب، بصورة عامة، يترددون في استخدام هذه الاتفاقيات كأدوات لحث السلطة التشريعية على سن قوانين جديدة أو تعديل التشريعات غير المنصفة.

وينوه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 بالزيادة النسبية في عدد القوانين التي سنت في الأونة الأخيرة لتوسيع هامش الحرية في عدد من البلدان العربية. غير أن التقرير يرى أن قيمة هذه التشريعات تتبدد بسبب عدم وضعها موضع التنفيذ. كما أن هذا التوجه الإيجابي يتقوض بفعل ضغوط مجتمعية ترغم السلطات السياسية على كبح الحريات التي تهدد الوضع الراهن.

ويخلص مؤلفو التقرير إلى التأكيد على ضرورة تأسيس ثقافة قانونية وسياسية قادرة على ترشيد وتوجيه مسارات الممارسة السياسية العملية.